جرائم الإبادة الجماعية في ظل حكومة البعث الثانية (١٩٦٨-٢٠٠٣) الأسباب والنتائج

أ. م. د. سامي احمد صالح
الجامعة المستنصرية
كلية العلوم السياسية

أ. م. د. أيمن عبد عون
جامعة ديالى
كلية القانون والعلوم السياسية

(مُلَخَّصُ البَحث)

تميز النظام البعثي عن غيره من الأنظمة التي حكمت العراق، في تاريخه الحديث، بما ارتكبه من جرائم إبادة جماعية طالت الملايين من العراقيين على اختلاف مكوناتهم الاثنية، وفئاتهم الاجتماعية، ومشاربهم الفكرية والسياسية. ويتناول هذا البحث العوامل التي تسببت في إقدام رأس النظام البعثي ومعاونيه على ارتكاب جرائم بهذا المستوى الصارخ من البشاعة والوحشية.

وأولى البحث أهمية كبيرة لنظرية الأكاديمية الأميركية باربارا هارف Barbara Harff في التمييز بين مفهوم الإبادة الجماعية Genocide الذي يشير الى الجرائم التي تُرتكب بحق مجموعة من الناس بسبب انتمائهم الاثني ومفهوم الإبادة السياسية Politicide الذي يشير إلى الجرائم التي ترتكب بحق مجموعة من الناس بسبب انتماءاتهم الأيديولوجية أو السياسية ومواقفهم من الأنظمة التي تحكم بلدانهم. واستنادا إلى عدد من النظريات في حقل العلوم الاجتماعية والسياسية، تمت صياغة ثلاثة افتراضات حول مسوغات جرائم الإبادة الجماعية، بشقيها الاثني والسياسي، بالنسبة لمرتكبيها.

ذهبت الفرضية الأولى الى أن التكوين السيكولوجي والاجتماعي لقادة النظام أدى دورا رئيسا في بشاعة الجرائم التي ارتكبوها بحق المعارضين لنظامهم. وركزت الفرضية الثانية على طبيعة الوضع السياسي الذي مر به البلد، في حين عزت الفرضية الثالثة تلك الجرائم الى أيديولوجية النظام الحاكم. واستنتج البحث إن الفرضيات الثلاث تصح جميعها في تحديد الدوافع التي وقفت وراء لجوء النظام البعثي الى ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية بحق شعبه.

مقدمة: Introduction

في الثامن من شباط عام ١٩٦٣، تمكن البعثيون العراقيون من الإطاحة بحكومة الزعيم عبد الكريم قاسم والاستيلاء على السلطة عبر انقلاب عسكري استعملت فيه أنواع الأسلحة كافة الخفيفة منها والثقيلة. وحاول أنصار الزعيم ومحبوه مقاومة الحركة الانقلابية، ولكن الماكنة العسكرية المتطورة للانقلابين وأساليبهم البشعة قضت على مقاومة الجماهير في غضون يومين أو ثلاثة بعد أن سالت الدماء في شوارع بغداد وساحاتها وأزقتها الفقيرة. واقترن ذلك الانقلاب ببيان رقم ١٣ الذي أصدره الحاكم العسكري رشيد مصلح ،والذي دعا بكل وضوح الى إبادة كل من يقف بوجه الانقلابيين ويحاول الدفاع عن الزعيم قاسم. ولعل ذلك البيان هو أول بيان في تاريخ العراق الحديث يستعمل مصطلح الإبادة من دون لبس أو غموض. وتحولت الملاعب الرياضية، والمدارس ،ودور السينما ،و قصر "الرحاب" الملكي إلى مسالخ بشرية تفوح منها رائحة الدم واللحم البشري الممزق. وتشير معظم الدراسات التي تناولت أحداث الانقلاب الى سقوط أكثر من خمسة آلاف ضحية على يد عصابات ما عُرف بـ "الحرس القومي" البعثي في الأيام الثلاثة الأولى للانقلاب.

لم يصمد حكم "البعث" أكثر من تسعة أشهر فسقط، ولكن أحلام البعثيين بالعودة الى الحكم ظلت قائمة. فبعد أقل من خمس سنوات على سقوطهم تمكنوا، وبمساعدة قوى إقليمية ودولية، من العودة ثانية إلى السلطة التي فقدوها بسبب دمويتهم ،واستهانتهم بدماء الجماهير. وفي الأشهر الأولى لانقلابهم الثاني (١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨) حاول الانقلابيون إيهام الشعب بأن انقلابهم هذه المرة انقلابٌ ابيض لا دماء فيه، وإنهم تعلموا درس انقلابهم الأول. إلا أن الأيام جاءت بعكس ما ادّعى الانقلابيون. فمرة أخرى اكتظ قصر الرحاب أو "قصر النهاية" بمئات المعتقلين من: بعثيين ،وقوميين، وشيوعيين، وأكراد، ونُصبت المشانق، وأُعدت ساحات تنفيذ أحكام الإعدام رميا بالرصاص. وعلى الرغم من عدم إعلان البعثيين عن بدء حملات إبادة جماعية لمعارضيهم، فإنهم مارسوها بشكل أكثر بشاعة ووحشية من المرة الأولى في عام ١٩٦٣، ولم تقتصر على حزب واحد أو حركة واحدة، بل شملت كل من شكّ الانقلابيون الجدد بولائه لنظامهم.

في مطلع سبعينيات القرن الماضي (أي بعد أقل من عامين على الانقلاب) تمت مصادرة الهوية الوطنية لآلاف الأكراد الفيليين وتهجيرهم إلى إيران بذريعة العمالة للنظام الإيراني الذي كان على علاقة سيئة بالنظام البعثي. ثم شنّ الجيش حربا لا هوادة فيها على الحركة الوطنية الكوردية التي اتهمها البعثيون بالوقوف ضد مصالح "الأمة العربية". ولكسب

تلك المعركة تنازل النظام عن نصف شط العرب ومساحات شاسعة من أراضي عراقية لشاه ايران مقابل التخلي عن مساعدة الأكراد في حربهم ضد النظام.

ولم تدم فرحة النظام البعثي بإخماد ثورة أيلول الكوردية سوى بضعة أشهر حتى اندلعت الثورة ثانية في أواخر سبعينيات القرن الماضي. ولم ينته ذلك العقد حتى انتصرت الثورة الإسلامية الشيعية في إيران، وتم الغاء النظام الملكي واستبداله بنظام جمهوري. وكان لهذا التغيير الهائل أثر كبير على القوى الشيعية العراقية، ولاسيما حزب الدعوة الإسلامية، الذي وجد في تلك الثورة ملهما قويا لمواصلة نضاله من أجل إسقاط حكم "البعث". وكمحاولة لتجنب تداعيات الثورة الإيرانية على المنطقة بشكل عام والعراق بشكل خاص، شن النظام البعثي حربا شاملة ضد الجارة ايران أملاً في إنهاء ثورتها. وبذا وجد البعثيون أنفسهم في حربين شرستين؛ حرب داخلية ضد قوى المعارضة بأحزابها المختلفة، وحرب خارجية ضد إيران.

دامت الحرب العراقية الإيرانية ثمان سنوات، تخللتها هزائم عسكرية عدة للطرفين. فبعد تمكن الجيش العراقي من بسط سيطرته على مساحات شاسعة من الأراضي الإيرانية في بداية الحرب، تمكنت إيران من تحرير أراضيها ،وبسط سيطرتها على مساحات شاسعة من الأراضي العراقية في السنين الأخيرة للحرب. وسعى النظام البعثي إلى تسويغ كل هزائمه العسكرية بـ "عمالة" الأحزاب الشيعية والكردية العراقية "للعدو الإيراني". ووجد في ذلك الاتهام ذريعة لشن حملات من الإبادة الجماعية البشعة ضد الشيعة والأكراد الذين يشكلون ما يقرب من ٨٠% من سكان العراق. ولم يتوان النظام عن استعمال الوسائل كافة ، بما فيها الأسلحة الكيمياوية، لإبادة من عدهم "عملاء" للأجنبي.ومذبحة حلبجة والأنفال خير دليل على ذلك.

وبعد هزيمة الجيش العراقي أمام قوات التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة لتحرير الكويت في عام ١٩٩١، اندلعت انتفاضة شعبية في ١٤ محافظة عراقية (عشر منها ذات أغلبية شيعية، واربع منها كوردية). ومرة ثانية اتهم النظام البعثي المنتفضين بالعمالة للأجنبي، وشنّ حملات أخرى من الإبادة الجماعية على سكان تلك المحافظات التي عدها ا النظام حواضن للمتمردين. وإن كان لحملات الإبادة الجماعية التي شنها "البعث" ضد شعبه ميزة تختلف عما حصل من عمليات إبادة جماعية في بلدان أخرى، وميزتها الأساس تكمن في شدة وحشيتها وبشاعتها. فما مصادر تلك الوحشية والبشاعة؟ وما مسوغاتها السياسية والفكرية؟

تلك وغيرها من الأسئلة هي موضوع هذا البحث.

إشكالية البحث (Problem Formulation)

لم تقتصر جرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبها النظام البعثي، الذي حكم العراق بيد من حديد لما يقرب من خمس وثلاثين عاما، على مكون عرقي أو اثني واحد من دون غيره، بل تعدته لتشمل معظم مكونات المجتمع العراقي. فقد تعرض آلاف العراقيين الى حملات الإبادة تلك ؛بسبب انتمائهم العرقي كما هو الحال مع الكورد. وآلاف أخرى بسبب انتمائهم المذهبي كما هو حال الشيعة، وآلاف بسبب انتمائهم الأيديولوجي أو السياسي كما هو الحال مع الشيوعيين وأعضاء حزب الدعوة الإسلامية ومناصريه . وبذا تتمحور إشكالية هذا البحث حول الأسئلة الآتية :

- ما الإبادة الجماعية، وما الفرق بينها وبين الإبادة السياسية؟
- ما المؤاخذات المسجلة على قانون الإبادة الجماعية الذي تبنته منظمة الأمم المتحدة في عام ١٩٤٩؟
- ما الدوافع التي وقفت وراء إقدام النظام البعثي في العراق على ارتكاب جرائم إبادة جماعية طالت مئات الآلاف من الأبرياء؟

منهجية البحث (Method)

يُعد هذا البحث بحثا نوعيا (Qualitative Research) طالما انه يستند في تحليله لظاهرة الإبادة الجماعية إلى نظريات وافتراضات مسبقة حول هذه الظاهرة، ويتعامل مع نصوص نظرية وليس إحصاءات أو أعداد رقمية كما هو الحال مع البحث الكمي (Quantitative Research). ويتأتى الفرق بين المنهجين، كما يقول الباحث الأميركي بروس بيرغ (Bruce Berg)، من أن الكمية تعني مقدار الشيء، في حين أن النوعية تعني طبيعة الشيء وخصائصه. وبذلك تتناول البحوث النوعية التعاريف، والصفات ،والمفاهيم، والرموز المتعلقة بالأشياء، وتختص بالإجابة عن الأسئلة التي تبدأ بـ كيف، أين، ومتى، وليس بـ كم (Berg، ٢٠٠١: ٣).

وفي الوقت نفسه، يتبع البحث منهجا استدلاليا (Deductive Method) يتمثل بتوظيف المقدمات النظرية العامة في الوصول إلى استنتاجات تفسر ظواهر خاصة. ومن الطرائق الشهيرة في استعمال المنهج الاستدلالي في دراسة الظواهر الاجتماعية وتحليلها هي طريقة "الاستدلال الافتراضي" Hypothetico-deductive Method)) التي طورها الفيلسوف الألماني كارل بوبر (Karl Popper ١٩٠٢-١٩٩٤). وتتمثل تلك الطريقة بتقييم العلاقة بين المتغيرات النوعية لظاهرة ما عن طريق صياغة افتراضات (Hypotheses) على ضوء نظريات تتناول الظاهرة المعنية واختبارها وفقا لمعطيات وملاحظات ميدانية،

ومن ثم التمييز بين ما يصح من تلك الافتراضات عما لا يصح (Singleton، ١٩٩٣: ٥٤) . ووفقا لهذا المنهج، سيتم تقسيم البحث الى فصول تتناغم مع الافتراضات المصاغة حول ظاهرة أو ظواهر الإبادة الجماعية الأثنية أو السياسية التي ارتكبت في عهد النظام البعثي البائد.

افتراضات البحث (Assumptions of the research)

تأسيسا على عدد من النظريات التي تناولت ظاهرة الإبادة الجماعية يتمحور البحث حول اختبار الافتراضات الآتية:

١. إن التكوين السيكولوجي لقيادة حزب البعث ومعاناتهم الحياتية والقيادية، هي التي سوغت لهم ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية.

٢. الإبادة الجماعية كانت خياراً عقلانياً (Rational Choice) اتخذته قيادة حزب البعث لتحقيق أهداف سياسية محددة، وبشكل خاص في أثناء الحرب.

٣. التوجه الأيديولوجي لحزب البعث شكّل عاملا حاسما في لجوء قيادة الحزب الى ارتكاب جرائم الإبادة.

١. الإطار النظري والمفاهيمي (The Theoretical and Conceptual Framework)

١.١ مفهوم الإبادة الجماعية **(The Approach of Genocide)**

يعرف قاموس أكسفورد مصطلح "الإبادة الجماعية" (Genocide)، بأنه "القتل المتعمد لمجموعة كبيرة من الناس، وخاصة أولئك الذين ينتمون الى مجموعة عرقية أو إثنية معينة". وأول من استعمل هذا المصطلح هو المحامي اليهودي البولوني الأصل رافائيل ليمكن (١٩٠٠-١٩٥٩Raphael Lemkin) الذي أباد النازيون عائلته. وما أثار اهتمام ليمكن بالمصطلح هو المذبحة التركية التي ارتكبها العثمانيون ضد مئات الآلاف من الأرمن في أثناء الحرب العالمية الأولى. وعرف ليمكن "الإبادة الجماعية" بأنها "خطة منسقة لمختلف الإجراءات الرامية إلى تدمير الأسس الأساسية لحياة الجماعات الوطنية، بهدف إبادة الجماعات نفسها. وتتمثل أهداف هذه الخطة في تفكيك المؤسسات السياسية والاجتماعية، والثقافة، واللغة، والمشاعر الوطنية، والدين، والوجود الاقتصادي لتلك الجماعات، وتدمير الأمن الشخصي والحرية والصحة والكرامة، وحتى حياة الأفراد المنتمين إليها " (Lemkin، ١٩٤٤: ٧٩).

فضلا عن أنشطته الأكاديمية، أطلق ليمكن بمفرده حملة دبلوماسية لإقناع الأمم المتحدة، التي كانت قد شُكلت حديثا، بوضع معاهدة تحظر الإبادة الجماعية. ونجح في ذلك ووافقت الجمعية العامة على اتفاقية؛ لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في عام

١٩٤٨ واعتمدتها بعد ثلاث سنوات، أي في عام ١٩٥١. وعرّفت الاتفاقية ' الإبادة الجماعية' بأنها "كل عمل يهدف الى تدمير مجموعة إثنية أو عرقية أو دينية، كليا أو جزئيا". وحددت الاتفاقية الأعمال التي تشكل إبادة جماعية وعلى النحو الآتي:

- قتل أعضاء الجماعة.
- إلحاق ضرر جسدي أو معنوي جسيم بأفراد الجماعة.
- إخضاع الجماعة عمداً لظروف معيشية يقصد بها تدميرها المادي بشكل جزئي أو كلي.
- فرض إجراءات من شأنها منع الإنجاب داخل الجماعة.
- نقل أطفال المجموعة قسراً إلى مجموعة أخرى ..(Kuper, 2009: 409)

وقد تعرض تعريف الاتفاقية الى الكثير من الانتقادات من مفكرين عدة، منهم الأكاديمي الأميركي باول وليامز Paul Williams (٢٠١٣: ٢٥٣) الذي توقف عند كلمة 'تدمير' وما يمكن أن تعنيه من معانٍ، ولماذا اقتصر مفهوم الإبادة الجماعية على المكونات الإثنية من دون غيرها من المجاميع السياسية والفئات الاجتماعية؟ وقد حاول عدد من العلماء إعادة تعريف "الإبادة الجماعية" لتكون قادرة على تطبيقها على جميع أنواع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية بغض النظر عن التوجهات العرقية أو السياسية للضحايا. فقبل بضع سنوات، ميزت باربارا هارف Barbara Harff (أستاذة العلوم السياسية في الأكاديمية البحرية الأمريكية في أنابوليس بولاية ماريلاند) بين نوعين من الإبادة الجماعية: إبادة ترتكب ضد جماعة بشرية بسبب انتمائهم العرقي أو الديني أو المذهبي (Genocide) وإبادة ضد جماعة بسبب انتمائها الأيديولوجي أو السياسي (Harff) (Politicide، ٢٠٠٣: ٥٧-٧٣). ويسهم هذا التمييز بين نوعي الإبادة الجماعية في كشف عدد من الحكومات والأنظمة وإدانتها والتي تقمع شعوبها بشكل وحشي بسبب معارضتهم لسياساتها.

١.٢ نظرية الإبادة الجماعية (**Theory of Genocide**)

هناك منهجان شائعان في ميدان دراسة ظاهرة الإبادة الجماعية: الأول هو ما يطلق عليه المنهج المؤسساتي (Agency-oriented Approach)، والثاني هو المفهوم البنيوي (Structure Approach). وتم تبني الأول من مجموعة من العلماء الذين يحاولون تفسير هذه الظاهرة عبر التركيز على الدور الذي تؤديه النخبة من صانعي القرار. فبعض أنصار هذا المنهج، مثل المؤرخ الألماني جيرالد فليمنج (Gerald Fleming، ١٩٢١-٢٠٠٦)، يركزون على دور قادة أفراد، مثل: هتلر، وستالين، وبول بوت، وغيرهم. ويذهبون الى أن كبار صانعي القرار، لأسباب سيكولوجية وتجارب سابقة في الحياة والقيادة أو معتقدات

أيديولوجية، يتخذون قرارات بإبادة مجموعات كاملة من الناس. ومن ثم ، فإن هؤلاء القادة الأفراد هم المصدر النهائي لسياسات الإبادة الجماعية (Fleming، ١٩٨٢).

واعتمد باحثون آخرون، مثل :البروفيسور بنجامين فالنتينو، Benjamin Valentino (٢٠٠٤) ،والبروفيسور مانوس ميدلارسكي Manus Midlarsky (٢٠٠٥) ، نموذجًا مختلفا لدراسة الظروف التي يتخذ فيها ممثلو النخبة قرارًا بارتكاب الإبادة الجماعية. ووفقًا لهذا النموذج، تعد الإبادة الجماعية خيارًا عقلانيًا (Rational Choice) تقوم به النخب لتحقيق أهداف سياسية محددة، وهي ليست غاية في حد ذاتها، ولكنها وسيلة استراتيجية لتحقيق غاية. ومن خلال سعيها لتحقيق أهداف سياسية راديكالية، ترتكب النخب السياسية جرائم الإبادة الجماعية ضد مجاميع مستهدفة من أجل تحقيق أهداف سياسية محددة لا يمكن بلوغها من دون ارتكاب مثل تلك الجرائم.

أما المنهج الثاني (أي الهيكلي) فقد تبناه مفكرون وأكاديميون ذهبوا إلى أن المجتمعات التي تمزقها الانقسامات العرقية، أو الدينية، أو الاجتماعية–الاقتصادية، أو غيرها من الانقسامات معرضة على نحوٍ أكبر للإبادة الجماعية. وأحد هؤلاء العلماء، ليو كوبر Leo Kuper، الذي عد الوجود المسبق لما أسماه ب"المجتمعات التعددية" '*plural societies*' بمثابة "القاعدة الهيكلية للإبادة الجماعية" (Kuper، ١٩٨١: ٥٧).

وتركز تفسيرات 'هيكلية' أخرى على الترابط الوثيق بين طبيعة الأنظمة السياسية وسياسات الإبادة الجماعية. ومن مناصري هذا التفسير عالم الاجتماع الأميركي إيرفينغ هورويتز (Irving Horowitz ١٩٢٩–٢٠١٢) الذي يؤكد على أن الإبادة الجماعية متأصلة في الأنظمة السياسية الشمولية، وذلك ؛لأن تلك الأنظمة تحاول ممارسة سيطرة سياسية واقتصادية واجتماعية كاملة على جميع جوانب الحياة وعلى جميع أفراد المجتمع، ومن ثم فإن هذه الأنظمة تقوم بتصفية مجموعات كاملة من الناس تعدهم حجر عثرة في طريقها نحو فرض سيطرتها (Horowitz، ١٩٩٧)

بمساعدة هذه النظريات والافتراضات، سنقوم باختبار الفرضيات التي صيغت لتحديد العوامل التي تقف وراء ارتكاب النظام البعثي العراقي لجرائم الإبادة الإثنية والسياسة.

٢. عوامل الإبادة السياسية والإثنية

٢.١ العامل السيكولوجي **(Psychological Factor)**

يذهب الكثير من الباحثين الذين اهتموا بجرائم الإبادة الجماعية الى أن الحالة النفسية والاجتماعية للقادة والزعماء الذين يرتكبون تلك الجرائم تؤدي دورا حاسما في ذلك السلوك الإجرامي. ولعل ما ساعد على انتشار تلك الفرضية هو الحالة النفسية والاجتماعية لاثنين

من أشهر مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية في القرن العشرين، وربما على مر العصور، وهما: الزعيم النازي أدولف هتلر (Adolf Hitler ١٨٨٩-١٩٤٥)،والزعيم السوفيتي .(Joseph Stalin ١٨٧٨-١٩٥٣) فعن الأول، يقتبس عالم النفس الأمريكي وولتر لانجر (١٨٩٩-١٩٨١) Walter Langer في كتابه: ' The Mind of Adolf Hitler: The Secret Wartime Report' إحدى عبارات هتلر من كتابه 'كفاحي' (Mein Kampf) يتحدث فيها عن طفولته ويقول: " عندما يتشاجر الوالدان يوميًا تقريبًا، لا تترك وحشيتهم شيئًا للخيال. ولا بد أن تكون نتائج مثل هذه التربية واضحة التأثير على الصغير وإن جاءت متأخرة ". ويستنتج لانجر من ذلك أن قساوة العيش التي عاناها هتلر في صغره كان لها تأثيرها البالغ على شخصيته فيما بعد، ويعزز ذلك الاستنتاج بفرضية عالم النفس الشهير فرويد التي يؤكد فيها أن سنوات الطفولة الأولى التي يعيشها الإنسان هي التي تشكل شخصيته (Langer، ١٩٧٢: ١٥٣) . كما وذكرت المؤرخة بريجيت هامان Brigitte Hamann أن هتلر كان يشكو، في صغره، من إدمان والده على تناول الكحول (Hamann، ١٩٩٩: ١٢).

وعن ستالين ذكر الباحث الروسي ديمتري فولكوغونوف أن طفولته كانت كئيبة ،وعاش والداه القرويين الفقيرين في فقر سحيق، وكان والده، الإسكافي، يكثر من شرب الكحول وكثيرا ما ينهال على زوجته وابنه بالضرب (فولكوغونوف، ١٩٩٥: ٢٥-٢٦). وكتب 'إيريما شفيللي'، أحد أصدقاء ستالين في طفولته: "إن الضرب المبرح وغير المستحق الذي تلقاه الابن (ستالين) جعله عبوسا وقاسي القلب مثل أبيه" (دويتشر، ١٩٦٩: ٩).

وشكلت سيرة الدكتاتوريين هتلر وستالين إغراءً لكثير من الباحثين لمقارنة صدام حسين (١٩٣٧-٢٠٠٦)بهم؛لوجود سمات مشتركة بين طفولتهم وطفولته؛ ولارتكابه أكبر جرائم الإبادة الجماعية في تاريخ العراق الحديث. فقد أجمع كل الذين كتبوا عن طفولة صدام حسين على أنها كانت طفولة قاسية اتسمت بفقدانه ابيه قبل ولادته ،و تعرضه لمعاملة قاسية من زوج أمه اضطرته إلى ترك المنزل واللجوء إلى خاله خير الله طلفاح (الزبيدي، ٢٠٠٣: ٢٥-٢٦). ويقول مهدي حيدر إن عم صدام وزوج أمه كانا يحتسيان الخمر المصنوع من التمر، و يتسلى بضرب صدام (حيدر، ٢٠٠٣: ٩). ويتفق عالم النفس الأميركي جيرالد بوست (Jerrold Post (١٩٣٤-٢٠٢٠)) مع فرويد في أن السنوات الأولى من حياة الإنسان تمثل عاملا حاسما في بناء شخصية محترمة، ويستنتج بناءً على ذلك أن المعاملة السيئة التي يتلقاها الطفل في سني حياته الأولى قد تكسبه صفات اليأس ،والسلبية، وفقدان الأمل فيما بعد. ولكنها، في الوقت نفسه، قد تؤدي الى ما يُطلق عليه ب"العظمة التعويضية"

وروح الانتقام من الماضي بالإصرار على عدم الخضوع لأية سلطة أو قوة، وهكذا كان التطور السيكولوجي لصدام حسين (Post، ٢٠٠٣: ٣٣٧).

ويقول صلاح عمر العلي، أحد قادة انقلاب البعث الثاني في عام ١٩٦٨، ومن مدينة تكريت التي ينتمي اليها صدام حسين: "الذين عرفوا إبراهيم الحسن (الزوج الثاني لصبحة أم صدام) يقولون إنه صاحب شخصية شريرة لا حدود لمشاعر القسوة فيها. لم يحمل إبراهيم أي مشاعر ود لابن صبحة. عامله بعداء مفرط وكان يضربه بلا رحمة على الرغم من صغر سنه. ربما هنا يمكن تفسير بعض ملامح صدام. ولد في قرية يمتاز أهلها بالقسوة ،و يحتكمون إلى القوة لتصفية الخلافات بينهم. و صبي يتيم عامله زوج والدته بالتهديد والضرب المبرح. ولعل الصغير (صدام) استنتج أن العالم لا يرحم، وإن على المرء أن يكون قويا الى درجة مبادرة الآخرين بالأذى" (شربل، ٢٠١٠: ٢٥٢-٢٥٣).

ولم يكتف صدام بالكثير الذي كُتب عنه بدافع الرغبة في المال أو تجنب الأذى، فقام هو بنفسه بكتابة تاريخه ليؤكد بما لا يدع مجالا للشك معاناته من عقد نفسية بسبب ماضيه. فقد ابتدأ رواية 'رجال ومدينة' التي كتبها بنفسه، أو كُتبت له، بعبارة: "من جوف ليل بهيم، ومعاناة روح وجسد، وإصرار على نيل المطالب، تحديا للبغي والطغيان، خرج فارس مغوار غير هيّاب، يلوح للمجد لكي يدنو منه". (١)

ويؤكد صلاح عمر العلي أن صدام قرأ سيرتي لينين وستالين وأحب ستالين (شربل، ٢٠١٠: ٣٠٧)، ولا شيء يجمع بين الاثنين (ستالين وصدام) سوى عدم التردد في ارتكاب الجرائم مهما بلغ حجمها من أجل الحفاظ على السلطة. وأكد ذلك صدام بنفسه حين قال في اجتماع لقيادة الحزب والدولة: " أي شخص يقف في وجه الثورة، حتى لو كانوا ألفاً، ألفين، ثلاثة آلاف، عشرة آلاف، سأقطع رؤوسهم بدون أن تهتز شعرة من رأسي أو يهتز قلبي من أجلهم".(٢) ويقول الدكتور جيرالد بوست، أستاذ علم النفس والسياسة في جامعة جورج واشنطن: " صدام لا يعاني من مرض الجنون، ولكنه يعاني من نرجسية مريضة وهذه الظاهرة تتمثل بجنون العظمة، والتلذذ بتعذيب الغير، والميل الشديد للشك، وعدم وجود أي شعور بالندم". وتنبأ صالح مهدي عماش أحد أهم قادة "البعث" في انقلابي شباط ١٩٦٣ وتموز ١٩٦٨ بمستقبل العراق في ظل صدام حين قال لزميله وزير التخطيط الأسبق جواد هاشم: " لو انفرد صدام بالحكم فتسيل الدماء أنهارا. إنه شخص دموي خطير. رئيس عصابة لا أكثر ولا أقل" (شربل، ٢٠١٠: ٤٧٤).

ولم يكن صدام حسين هو الوحيد الذي انعكست معاناة سني طفولته وشبابه على أدائه السياسي حين تسلق هرم السلطة بعد انقلاب تموز ١٩٦٨، بل كان هذا هو شأن الكثير من الذين اعتمدهم صدام حسين في بناء أجهزته الأمنية والمخابراتية وتطويرها ، ومن الذين لم يترددوا في تنفيذ كل سياساته الإجرامية ضد شعبه وشعوب البلدان المجاورة. فعلى سبيل المثال، عزة الدوري وطه الجزراوي هما من أكثر الشخصيات البعثية ولاءً لصدام، وتسنما أرفع المناصب في الدولة، إذ كان الأول نائبا لرئيس مجلس قيادة الثورة ،والثاني نائبا لرئيس مجلس الوزراء عند انهيار حكم البعث، وهما شخصيتان لا يمتلكان المواهب فقد كان عزة الدوري قبل انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨، بائع ثلج ولا يحمل أية شهادة. وفي لقاء له مع الصحفي غسان شربل وصفه الفريق الأول الركن نزار الخزرجي بأنه " تابع ذليل لرأس النظام" (شربل، ٢٠١٠: ٣٦٢). وعن طه الجزراوي يقول جواد هاشم وزير التخطيط الأسبق في عهد البكر وصدام: " شخصية غريبة الأطوار: خليط من وقاحة ،وغرور، وإحساس داخلي بالضآلة والدونية. شخصية غريبة ومريضة حتما. لا يضحك أبداً ولا يعرف روح النكتة ومعناها، وكان يثير النفور بسبب غلظة طباعه وميوله العدوانية (هاشم، ٢٠١٧: ١٦٢). أما حسين كامل وعلي حسن المجيد اللذان كانا لمدة طويلة أذرع صدام الضاربة والمنفذة لكل سياساته العدوانية، فهما الآخران لا يملكان شيئا من مقومات القيادة سوى الانصياع المطلق لأوامر الرئيس الذي أتى بهما الى السلطة ،ومنح كليهما رتبة فريق أول ركن بعد أن كانا مجرد جنديين عاديين في الجيش. ولعب نجلا الرئيس صدام (عدي وقصي) دورا كبيرا في سياسات نظام أبيهما وهما لا يزيدان عن ابني عمومتهما (حسين كامل وعلي حسن المجيد علما وكفاءة). فعدي كما يصفه الفريق نزار الخزرجي بأنه شخص غير متوازن، وشقيقه قصي يمتاز بطبع قاس ولا يتورع عن ارتكاب الجرائم، وكان قد تدرب على القسوة والإجرام منذ سني مراهقته على يد والده ويد سعدون شاكر رئيس جهاز المخابرات (شربل، ٢٠١٧: ٣٦١-٣٦٢). ولا يختلف إخوة صدام (برزان ووطبان وسبعاوي) عن أبناء صدام وأبناء عمومتهم في سلوكهم الإجرامي وغلظة طباعهم.

وجاءت جرائم الإبادة السياسية والإثنية لنظام البعث امتدادا طبيعيا للنهج الذي اختطه مجرمو الحزب الأوائل منذ أيام نشاطاتهم السرية من أمثال: ناظم كزار، وخالد طبرة، وحسن المطيري، وعمّار علوش، وغيرهم من مؤسسي وقادة ما يُعرف بجهاز "حُنين"، وهم كما يصفهم الباحث حسين الهنداوي، مجموعة من أعتى القتلة والسفاحين والمنبوذين من المجتمع.[٣] فقد ذكر عزيز محمد السكرتير الأسبق للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي أن ناظم كزار، على سبيل المثال، اشتهر بتناوله لوجبة غداء من الكباب واستمتاعه بها في

الوقت الذي تضغط قدمه على رقبة سجين يحتضر بسبب التعذيب في معتقل "قصر النهاية".[٤] كما واشتهر ناظم كزار بقيامه باستجواب المعتقلين بنفسه وإطفاء سجائره في عيونهم عند عدم اقتناعه بإفاداتهم (مكية، ٢٠٠٩: ٥٠). هذه الحقائق التي ذكرها وأكدها الكثير من الباحثين الذين تناولوا شخصية صدام حسين والمحيطين به تفسر جانبا كبيرا من سلوكهم إزاء القوى والأشخاص المعارضين لنظامهم. فلم يكتف رأس النظام السابق ومعاونوه بالتخلص من مناوئيهم عن طريق الإبادة الجسدية فحسب، بل كانوا يتفنون في إيجاد السبل التي تنفذ بها تلك الإبادة. وهذا ما ينم بشكل واضح وصريح عن عقد سيكولوجية متأصلة في تركيبة شخصياتهم وأنماط سلوكهم. فقد ذكر الكثير من المعتقلين السياسيين في الشعبة الخامسة الواقعة على ضفاف نهر دجلة في بغداد، على سبيل المثال، أن المعتقل كان يضم مفرمة للحم تتصل بالنهر وتقوم بفرم أجساد المعدومين وتحويلها الى غذاء للأسماك.[٥] ويذكر وليد محمد الجنابي القيادي السابق في حزب "البعث" وعضو اللجنة التحقيقية في "قصر النهاية"، أن ناظم كزار مدير الأمن العام للمدة ١٩٦٩-١٩٧٣ استدعاه ذات يوم الى مكتبه وطلب منه بحضور صدام حسين وعبد الكريم الشيخلي أن يذهب إلى مستشفى التويثة لإحضار عدد من مرضى السل الميؤوس من شفائهم. وعند إحضارهم طُلب منهم أن يبصقوا في أفواه عدد من المعتقلين السياسيين لنقل العدوى لهم وقتلهم بشكل بطئ بعد إطلاق سراحهم. [٦]

لا شك في أن جرائم الإبادة السياسية والإثنية قد حدثت في بلدان كثيرة وفي أزمنة كثيرة، إلا أن ما يميز جرائم الإبادة التي ارتكبها البعثيون بحق العراقيين، من مختلف الانتماءات :العرقية، والدينية، والأيديولوجية، هي أنها كانت تضم بين طياتها حقدا دفينا على الضحايا، ينم بشكل سافر عن العقد النفسية التي كانت تستولي على مرتكبيها. فلم تكن عمليات الاغتصاب الجنسي، على سبيل المثال، تفارق تلك الجرائم. وكثيرا ما كان تعذيب الأطفال الرضع يستعمل وسيلةً لانتزاع الاعترافات من المعتقلين قبل تصفيتهم. وكثيرا ما كان يُرغم ذوي الضحايا على دفع ثمن الرصاصات التي تخترق أجساد أبنائهم، لا بسبب ارتفاع تلك الأثمان، بل بسبب رخص الضحايا في نظر المجرمين. وبذا كان للعامل السيكولوجي لقادة "البعث" ورجال أجهزتهم الأمنية دور أساس في إضفاء صور البشاعة على ما ارتكبوه من جرائم إبادة بحق عشرات الآلاف من أبناء شعبهم.

٢.٢ الخيار العقلاني **(Rational Choice)**

تفترض نظرية "الخيار العقلاني" أن الأفراد يميلون الى اختيار ما ينسجم مع مصالحهم ورغباتهم. وقد استعمل هذا الافتراض في مجال الاقتصاد أولا، ثم تم توظيفه سياسيا ليشمل القادة والأحزاب وكذلك الدول.[٧] ويجب ألاّ يُفهم من هذا أن الأفراد والجماعات والدول تختار الصحيح دائما. فكثيرا ما يختار المرء ما يضره معتقدا أنه يختار ما ينفعه، ويسري ذلك على الأحزاب والحركات السياسية والدول أيضا. ولا يشذ حزب "البعث" عن هذه القاعدة. فتاريخه يضج بجرائم إبادة، اعتقد الكثير من قادته وما يزال بعض منهم يعتقد أنها كانت الخيار الأمثل في المراحل التي ارتُكبت فيها، ومذكرات عدد من قادة "البعث" تذهب إلى ذلك. فعلى سبيل المثال، أصر الكثير من قادة انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ الدموي على عد ذلك الانقلاب ثورة قامت من أجل تحقيق الاستقرار والرفاه للشعب العراقي، والانضمام الى جمهورية عبدالناصر العربية المتحدة. وأطلق بعض زعماء الانقلاب، من أمثال: حازم جواد، وطالب شبيب، وأحمد حسن البكر، اسم "عروس الثورات" على المجازر الدموية التي راح ضحيتها عشرات الآلاف من المواطنين المحبين والمناصرين للزعيم عبد الكريم قاسم (العلوي، ١٩٩٠: ٢٤).

تأسس حزب "البعث" في أواخر الأربعينيات من القرن الماضي في سوريا، وأصبح له فرع في العراق بعد ذلك ببضع سنين. وحين قامت مجموعة من "الضباط الأحرار" بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم بإسقاط الحكم الملكي ،وإقامة نظام جمهوري بديل عنه، لم يكن لحزب "البعث" دور كبير في الحياة السياسية ؛بسبب التواجد الجماهيري الكبير للحزب الشيوعي العراقي وأحزاب أخرى. ويرى حسن العلوي، أحد بعثيي عقد الخمسينيات من القرن الماضي، أن النظام الملكي نفسه غّض الطرف عن تأسيس حزب "البعث" العراقي ونشاطاته؛ لأنه وجد فيه قوة مناهضة لقوة الشيوعيين المتصاعدة في تلك المرحلة ، بل أن النظام الملكي كان على استعداد لإقامة تحالف مع حزب "البعث" لو قُدر له أن يحكم العراق مدة أطول (العلوي: ١٩٩٠: ٢١).

مثّل وصول حزب "البعث" الى السلطة في انقلاب ٨ شباط علامة فارقة في تاريخ العراق الحديث. فللمرة الأولى منذ تأسيس الدولة العراقية يشهد العراق جرائم إبادة جماعية على هذا النحو من القسوة والبشاعة التي طالت عشرات الآلاف من العراقيين على أيدي ميليشيا "الحرس القومي" الذي أسسه البعثيون للدفاع عن نظامهم، وقتل كل من يعارضه بأي شكل من الأشكال. ويصف الفريق الركن حسن البيضاني ما قام به "الحرس القومي" بقوله: "مارست ميليشيا الحرس أعمال القمع ،والقتل، وترويع المواطنين في الفضاء العام ،وتحولت

مقارها الى معتقلات رهيبة تجري فيها أعمال التعذيب والاغتصاب ،وباتت عبئا ثقيلا على الحياة وحتى على مؤسسات الدولة (البيضاني، ٢٠٢٠: ١١٩). ولعل أهم شاهد على جرائم الإبادة السياسية التي ارتكبها بعثيو شباط ١٩٦٣ هو بيان رقم ١٣ الذي أصدره الحاكم العسكري آنذاك، رشيد مصلح التكريتي، والذي نصّ على: " نظراً لقيام الشيوعيين عملاء وشركاء عبد الكريم قاسم بمحاولات يائسة لإحداث البلبلة بين صفوف الشعب وعدم الانصياع للأوامر والتعليمات الرسمية، تقرر تخويل القطعات العسكرية وقوات الشرطة والحرس القومي بإبادة كل من يتصدى للإخلال بالأمن، وإننا ندعو جميع أبناء الشعب المخلصين بالتعاون مع السلطة الوطنية بالإرشاد عن هؤلاء المجرمين والقضاء عليهم".[٨] وبذا يكون حزب "البعث" أول حزب عراقي يستعمل مصطلح "إبادة" على الرغم من كل ما يحمل هذا المصطلح من قسوة وبشاعة.

لم يستطع البعثيون الحفاظ على سلطتهم لأكثر من تسعة أشهر ؛بسبب الممارسات الإجرامية لميليشيا "الحرس القومي". ففي تشرين الثاني من العام نفسه الذي قاموا فيه بانقلابهم، قام الرئيس عبد السلام محمد عارف بإزاحتهم عن السلطة. إلا أن عوامل داخلية وخارجية كثيرة تضافرت من أجل عودتهم إليها مرة أخرى في ١٧ تموز عام ١٩٦٨ عبر انقلاب تم بتواطؤ وتآمر مجموعة من الضباط الكبار الذين وضع الرئيس عبد الرحمن عارف ثقته الكبيرة فيهم .

وعلى الرغم من إعلان البعثيين عن أن انقلابهم الجديد كان انقلابا ابيضا لم ولن تسيل فيه الدماء كما حصل في انقلابهم الأول عام ١٩٦٣،إلا انهم قاموا منذ الأسابيع الأولى لوصولهم الى السلطة بعمليات تصفية جسدية لكل من شكّوا في ولائه لانقلابهم. ولعل من مفارقات ذلك الانقلاب أن التصفيات والصراعات طالت قادته قبل أن تطال معارضيه. فقد تم بدأ مسلسل الاغتيالات بأول وزير خارجية في النظام الجديد، ناصر الحاني، الذي عُثر عليه مقتولا في بغداد بعد أقل من أربعة أشهر على نجاح الانقلاب. وفي أواسط عام ١٩٦٩ بدأت حملة منظمة ومدروسة بشكل دقيق لتصفية المئات من المشكوك في ولائهم للانقلابيين الجدد بعد أن وُجهت لهم تهم العمالة ،والتجسس لجهات أجنبية. ولكي تحقق السلطة هدفها الأكبر في بث الرعب بين أوساط الشعب، قامت بتعليق جثث المعدومين في مشانق نُصبت في ساحة التحرير، وتكررت تلك المشاهد مرات عديدة لتؤدي غرضها في إبراز القبضة الفولاذية للنظام البعثي.

ولكن التصفيات الداخلية لم تمنع النظام من محاولات القضاء على خصومه السياسيين من بقية الأحزاب والحركات. واتخذ الانقلابيون من "قصر الرحاب" الملكي، الذي أصبح يُعرف لاحقا باسم "قصر النهاية"، ميدانا لتصفية خصومهم. ففي عام ١٩٧١ نشر الحزب الشيوعي العراقي قائمة بأسماء ٤١٠ من أعضائه تمت تصفيتهم جسديا في قصر النهاية (مكيّة، ٢٠٠٩: ٥١). إذ سوغ الكثير من قادة انقلاب شباط ١٩٦٣ حملات الإبادة الجماعية ضد الشيوعيين بالانتقام لأحداث كركوك والموصل التي راح ضحيتها عدد من البعثيين والقوميين، لم يستطع انقلابيو تموز ١٩٦٨ تسويغ إبادة الشيوعيين مرة أخرى في قصر النهاية.

وفي أواسط عقد السبعينيات من القرن الماضي، خفّت حدة القمع الذي مارسه نظام "البعث" ضد الحركات السياسية الأخرى بعد أن تم التوقيع على ميثاق الجبهة الوطنية مع الشيوعيين وأحزاب كوردية أراد لها النظام أن تمثل الشعب الكوردي. إلا أن القمع عاد بوتائر أقوى بكثير في أواخر العقد نفسه ولاسيما بعد نجاح الانقلاب الشيوعي في أفغانستان، وانتصار الثورة الإسلامية الإيرانية بقيادة الإمام الخميني، وتصاعد حدة الثورة الكوردية التي تراجعت بعد اتفاق الجزائر ١٩٧٥ مع شاه إيران، وإزاحة الرئيس البكر من السلطة، واستحواذ صدام حسين على كل مناصبه الرسمية والحزبية. فقد تعرض الشيوعيون إلى حملات قاسية من التصفيات الجسدية تسببت في تشتيت شملهم ،ولجوء الكثير منهم إلى جبال كوردستان أو سوريا والدول الاشتراكية في ذلك الحين. وتعرض حزب الدعوة الإسلامية الى حملات إبادة سياسية كلفته الآلاف من أعضائه ومناصريه وفي طليعتهم مؤسسه السيد محمد باقر الصدر الذي أُعدم مع شقيقته بنت الهدى في عام ١٩٨٠، وكشف النظام من حملاته العسكرية ضد مواقع الثوار الأكراد.

وجاءت الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) لتُصعّد من وتائر عنف النظام البعثي ضد كل الحركات السياسية المعارضة لسياساته العدوانية في الداخل والخارج على حد سواء. وحاول إعلام النظام البعثي تسويغ جرائم الإبادة السياسية التي ارتكبها ضد معارضيه بذرائع الدفاع عن الوطن ضد الأطماع الخارجية، وقطع دابر "العملاء" و "الخونة" المتعاونين مع القوى الأجنبية التي تريد بالعراق "شرا". وأكثر ما كان يخشاه النظام على بقائه في تلك المرحلة هو حزب الدعوة الإسلامية. ويأتي ذلك لأسباب عدة أهمها: تمتع حزب الدعوة بجماهيرية واسعة لا ينافسه عليها حزب آخر في أوساط الشيعة الذين يمثلون ما يقرب من ٦٠% من سكان العراق. فقد استطاع الحزب تنظيم نشاطات وتظاهرات شعبية أربكت النظام الحاكم ولا سيما تلك التي عُرفت بالمبايعة والتي تمثلت بوفود ضمت عشرات الآلاف

من أعضاء ومناصري الحزب واتجهت إلى النجف الأشرف، في الثاني والعشرين من آيار عام ١٩٧٩، لإعلان بيعتها للسيد محمد باقر الصدر إماما وقائدا، ثم تلك التي أعقبت اعتقاله الأول في شهر حزيران من عام ١٩٧٩ (البيضاني، ٢٠٢٠: ٢٢٠). ومنحت الثورة الإسلامية في إيران دعما معنويا هائلا للحزب الذي يسعى هو الآخر لإقامة نظام إسلامي في العراق، ووفرت ملجأً آمنا للمئات من أعضائه، وسعت الى تأسيس معسكرات قتالية تابعة للحزب على أراضيها المجاورة للحدود العراقية. كما وأن أسلوب العمليات الانتحارية الذي لا يتوانى الحزب عن استعماله في حين تمكنه منه جعله قوة خطرة تقلق النظام البعثي، وهذا ما حدا بالنظام الى سلوك أعنف السبل وأكثرها بشاعة من أجل القضاء على الحزب أو تهميشه على أقل تقدير. فقد اتسم رد النظام على محاولة اغتيال رأسه في مدينة الدجيل عام ١٩٨٢، على سبيل المثال، ببشاعة مفرطة. فعلى الرغم من قتل من قام بالمحاولة في الحال، شنت قوات النظام حملة اعتقالات واسعة في المدينة شملت كل من اشتُبه بعدم ولائه للسلطة. ولم تستثن الحملة لا أطفالا ولا نساءً ولا شيوخا. وبعد شهور من التعذيب الوحشي في سجون المخابرات، أصدرت "محكمة الثورة" أحكاما بإعدام ١٤٨ متهما (بينهم عدد كبير لا تتجاوز أعمارهم الرابعة عشرة)، ونفي عشرات العوائل الى صحراء ليّا في محافظة المثنى لأكثر من أربعة أعوام. وقد ورد في كتاب المكتب الخاص لوزارة الداخلية المرقم ١٥٢٢ بتاريخ ١٩٨٢/٨/٢٨ أن عدد العوائل المحجوزة من أهالي بلد هو ٨٨ عائلة تضم ٦٢٩ فردا، ومن أهالي الدجيل ٦٨٧ فردا بينهم ٣٩٤ من النساء والأطفال.[٩] واحتفل البعثيون في الذكرى العشرين لانقلاب شباط ١٩٦٣ بقتل ٧٠٠ (سبعمائة) معتقل من حزب الدعوة في قاعة واحدة من قاعات مديرية الأمن العامة (البيضاني، ٢٠٢٠: ٢٢٥).

الأحزاب الكوردية هي الأخرى اتُهمها النظام البعثي بخيانة الوطن والعمالة لإيران. وظل ذلك النظام على مدى العقود التي حكم فيها العراق ينظر إلى تلك الأحزاب بوصفها طابورا خامسا يعمل من أجل تمكين "الفرس" من احتلال العراق والقضاء على "نهضته". وأعرب عن ذلك رأس النظام (صدام حسين) صراحة حين قال: "يبدو أن أبناء مصطفى البرزاني أوغلوا في الخيانة إلى حد عدم القدرة على التراجع، وأصبحوا عون جيش الفرس وأدلائهم لاحتلال أرض العراق".[١٠] وعليه شكلت عملية القضاء على الأحزاب الكوردية وتفتيت قواعدها الجماهيرية أحد الأهداف الاستراتيجية للنظام البعثي. ولم يتوان الزعماء البعثيون عن قمع الحركة الوطنية الكوردية وإن كان ثمن ذلك إبادة الآلاف من المواطنين الأبرياء ،وحرق قراهم ،ونفيهم إلى الصحارى والبوادي البعيدة. ويكفي دليلا على همجية جرائم الإبادة الجماعية وبشاعتها ضد الكورد ما اعترفت به مؤسسات النظام نفسه والتي تحدثت عن تدمير ١٢٧٦

قرية بالكامل بما أُطلق عليه "عمليات الأنفال". وبذا يزيد عدد القرى الكوردية المدمرة في أثناء حكم حزب "البعث" على ٣٥٠٠ قرية، أو ما يعادل ٨٠% من مجموع قرى إقليم كوردستان العراق (مكيّة، ١٩٩٤: ١٥٩). ويكفي دليلا على وحشية منفذي جرائم "الأنفال" ما قال علي حسن المجيد عن المؤنفلين أمام مجموعة من معاونيه في كركوك يوم ٢٩ كانون الثاني ١٩٨٩:

" الاهتمام بهم يعني دفنهم بالجرافات... هذا ما تعنيه كلمة الاهتمام بهم. بدأت بتوزيعهم على المحافظات ومن هناك جعلت الجرافات تروح وتجيء فوقهم بلا توقف" (البيضاني، ٢٠٢٠: ٢٤٥-٢٤٦).

وتفوق النظام البعثي على كل الأنظمة الفاشية والقمعية التي سبقته على مختلف مشاربها الفكرية والسياسية في كونه أول نظام يستعمل أسلحة تدمير شامل ضد مواطنيه. فلم يذكر التاريخ لا القديم منه ولا الحديث، نظاما قتل شعبه بأسلحة كهذه سوى نظام "البعث". فبعد تمكن الجيش الإيراني من احتلال مدينة حلبجة في أوائل آذار من عام ١٩٨٧، قام النظام البعثي برد انتقامي وحشي ضد أهالي المدينة لاعتقاده بتواطؤهم مع القوات الإيرانية. وتمثّل الرد البعثي بقصف حلبجة بالسلاح الكيمياوي. وعن تلك المجزرة يقول اللواء الركن وفيق السامرائي، مدير الاستخبارات العسكرية الأسبق، أن خمسين طائرة هجوم أرضي، تحمل الواحدة منها أربع قذائف بزنة خمسمائة كيلوغرام من المواد الكيمياوية شنت هجوما على المدينة لتبيد خمسة آلاف من مواطنيها (السامرائي، ١٩٩٧: ٩٨).

وتوج النظام البعثي جرائم الإبادة الجماعية ضد الشيعة والأكراد في رده الوحشي على الانتفاضة التي اندلعت في أربعة عشر محافظة عراقية في أعقاب هزيمة الجيش العراقي في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١. فقد أدى القمع الوحشي لتلك الانتفاضة الى مصرع عشرات الآلاف من سكان المناطق ذات الأغلبيتين الشيعية والكردية، وتدمير مئات القرى ،وتجفيف آلاف الكيلومترات المربعة من الأهوار، وحرق الملايين من أشجار النخيل.

ولم تسلم المناطق ذات الأغلبية السنية، هي الأخرى، من حملات الإبادة الجماعية. فعلى إثر المحاولة الانقلابية التي عُرفت باسم محاولة اللواء محمد مظلوم الدليمي قام النظام بإعدام عشرات الضباط من مدينة الرمادي فانتفض مواطنو المدينة، وجاء الرد قاسيا من السلطات المحلية هناك فسقط العشرات من القتلى (البيضاني، ٢٠٢٠: ٣٢٧).

يستنتج المتتبع لسجل جرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبها النظام البعثي، منذ انقلابه الأول في شباط عام ١٩٦٣ وحتى سقوطه في نيسان عام ٢٠٠٣، أن تلك الجرائم لم تقتصر على مكون إثني واحد من دون غيره، ولا على طائفة دينية من دون غيرها، بل شملت

العراقيين بمختلف مكوناتهم، وطوائفهم، وأحزابهم، ومناطقهم. فقد أُبيد عرب شيعة وعرب سُنة، وكورد فيليين وكود شماليين وإن اختلفت أعداد المبادين ووسائل إبادتهم. وهذا يعني أن النظام البعثي كان يبيد كل من يقف في طريق استيلائه على السلطة أو الاحتفاظ بها مهما كان انتماؤه العرقي أو الديني أو الطائفي.

٢.٣ العامل الأيديولوجي **(Ideological Factor)**

الأيديولوجية هي مجموعة من الأفكار المترابطة على نحو يشكل قاعدة لعمل سياسي منظم بغض النظر عمّا اذا كان هذا العمل يهدف إلى تعديل، أو إلغاء، أو الحفاظ على النظام القائم. وكلما ازداد ترابط الأفكار قوة ازدادت الأيديولوجية تماسكا وقدرة على التغيير. وبناءً على هذا التعريف يكون أمام جميع الأيديولوجيات ثلاث مهام:

١.تقويم الوضع السياسي الراهن.

٢. تقديم بديل نظري للمستقبل.

٣. تحديد الطريق الذي يتعين سلوكه لتحقيق البديل .(Heywood, 2013: 28)

ولا تكاد تشذ أيديولوجية "البعث" عن هذا التعريف. فهي مجموعة من الأفكار تدور حول ثلاثة محاور أو أهداف: ١. الوحدة (أي السعي الى توحيد الأمة العربية في بلد واحد)، ٢. الحرية (وتعني تخليص الأمة من الاستعمار والقوى التي تريد بها شرا) و٣. الاشتراكية (وتعني رفع الظلم والمعاناة عن الطبقات الفقيرة في المجتمع). ويصر مؤسس الحزب وواضع هذه الأيديولوجية، ميشيل عفلق، على أن هناك ترابطا عضويا وثيقا بين تلك الأهداف أو المحاور، إلا أن تجربتي "البعث" في سوريا والعراق أثبتتا عكس ذلك تماما. فضم الكويت إلى العراق في عام ١٩٩٠، على سبيل المثال، لم يكن بحرية الشعب الكويتي. ولم تكن هيمنة النظام السوري على مقدرات الشعب اللبناني لسنين طويلة محط تأييد وترحيب من الشعب اللبناني. ولم يكن تطبيق نموذج التعاونيات الفلاحية المكتسب من التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي بقناعة الفلاحين العراقيين ورضاهم. ولم ترتبط الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في بلد عربي ما بتجربته الوحدوية أو الاشتراكية. بل على العكس من ذلك سادت البلدان العربية الداعية إلى الوحدة (كمصر عبد الناصر وسوريا الأسد وعراق صدام وليبيا القذافي)، انتهاكات لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان أكبر بكثير من تلك التي سادت بلدانا لم تسع ولم تناد بالوحدة كلبنان ،والكويت ،والمغرب. ومن يقرأ كتاب "في سبيل البعث"، الذي يعد إنجيل "البعث" أو قرآنه، والذي يضم بين طياته الآراء الفكرية لمؤسس الحزب ميشيل عفلق، يجده مليئا بالتناقضات والغموض القابل للتأويل بطرائق شتى. فتارة ينظر المؤسس إلى الدين على أنه عامل تفرقة وانقسام في المجتمع كما في النص الآتي:

"العرب لا يريدون أن تكون قوميتهم دينية؛ لأن الدين له مجال آخر وليس هو الرابط للأمة، بل هو على العكس قد يفرق بين القوم الواحد، وقد يورث، حتى ولو لم يكن هناك فروق أساسية بين الأديان، نظرة متعصبة وغير واقعية" (عفلق، في سبيل البعث، ج١: ١٨٨). وتارة يراه عامل قوة واتحاد كما في هذا النص:

"الحزب يعتز اكثر ما يعتز بنظرته الجديدة الى القومية العربية والى الإسلام وعلاقته العضوية بالعروبة، واعتبار الإسلام وفق مفهوم الحزب هو الثقافة القومية الموحدة للعرب على اختلاف أديانهم ومذاهبهم" (عفلق، في سبيل البعث، ج٥: ٦٨). وعليه فلا غرابة أن يقوم النظام البعثي باغتيال عالم الدين السني عبد العزيز البدري في عام ١٩٦٩، وإعدام عالم الدين الشيعي محمد باقر الصدر في عام ١٩٨٠. كما قام بإبادة الآلاف من أتباع المذهب الشيعي ومنعهم من تأدية طقوسهم وشعائرهم الحسينية. ثم أعلن في تسعينيات القرن الماضي ما اسماه ب"حملة إيمانية" هدفها العودة الى الدين. ويصف المؤسس عفلق الأمة العربية بالإنسانية والحاضنة لجميع الأقليات القومية والمتفاعلة معها والقارة بكامل حقوقها كما في النص الآتي:

"العروبة هي إنسانية، ونحن نفهم من قوميتنا العربية بأنها الإنسانية الصحيحة وبانها تقديس لقوميات الآخرين، ونقدس هذا الشعور عند كل شعب آخر" (عفلق، في سبيل البعث، ج١: ١٨٢). ثم ينسى عفلق ما قال ويدمج كل القوميات بقوميته "الإنسانية" كما يتضح من النص الآتي:

"الأكراد هم مواطنون عرب مسلمون كغيرهم من العرب المسلمين. والدول الغربية الاستعمارية هي البادئة بايجاد الفروق وعوامل التمييز بين العرب والأكراد" (عفلق، في سبيل البعث، ج٥: ص ٣٧). ويتبع عفلق في فلسفته هذه خير الله طلفاح، خال صدام حسين ومن المتنفذين في نظامه. فالأكراد في نظر طلفاح: "إنهم عرب، ولا وجود لقومية كردية" (الزبيدي، ٢٠٠٣: ٢١٣-٢١٤). هذه النظرة الاستعلائية و الإقصائية للمكونات القومية غير العربية سوغت لرجالات النظام البعثي القيام بحملات إبادة جماعية ضد الأكراد بلغت ضحاياها مئات الألوف. ويذهب عفلق إلى أبعد من هذا فيقول:

"العمل القومي القابل للنجاح هو ذلك الذي يستثير الحقد حتى الموت تجاه أولئك الذين يجسدون فكرة مضادة للقومية. إن من التفاهة بمكان إن يحارب أعضاء الحركة النظريات، يقولون لماذا علينا أن نهتم بالأشخاص. إن النظرية المعادية لا توجد بذاتها لذاتها، بل تتجسد في أشخاص لا بد من زوالهم لزوالها". ويعلّق حنّا بطاطو على هذا الطرح بقوله: "إن في هذا انزلاقا إلى مرتبة التعصب الأكثر إثارة للرعب، وهو يستدعي الى الذهن الأعمال

الوحشية التي ارتكبها البعثيون ضد الشيوعيين في العراق عام ١٩٦٣ (بطاطو، ١٩٩٢: ٤٦). وفي الوقت نفسه يستدعي الى الذهن حملات الإبادة الجماعية التي شنها النظام البعثي ضد معارضيه من الشيعة والأكراد ؛لكونهم قوىً مضادة للقومية، وتتبنى برامج تخدم قوىً إقليمية وعالمية تتآمر على العراق وعروبته.

وعن الوسائل التي يشرعنها "البعث" للوصول إلى السلطة يرى عفلق أن:

"الانقلاب في البعث العربي ليس هو الطريق الصحيح لتحقيق مبادئه فحسب، بل هو أيضا محك واختبار لصدق تلك المبادئ وإخلاص معتنقيها" (عفلق، في سبيل البعث، ج١: ٧٧). وبذلك نجد أن تاريخ "البعث" في سوريا والعراق يكتظ بانقلابات عسكرية نجمت عنها عشرات الآلاف من الضحايا، ولا سيما ان الانقلابيين بعد كل انقلاب يشرعون في صراع دموي فيما بينهم للاستئثار بالسلطة والاستحواذ على مزاياها، و انقلاب شباط ١٩٦٣ في العراق خير مثال على ذلك ،إذ اعترف عفلق نفسه بما آل إليه ذلك الانقلاب من مآسٍ بقوله: "في العراق كانت القيادة التي استلمت مقدرات انتفاضة رمضان غير مؤهلة، غير ناضجة، وكبر عليها الحمل، ولعب في رؤوسها الغرور، ووقعت فريسة التناحر الصبياني على السلطة" (عفلق، في سبيل البعث، ج٥: ٩٣). وهذه النزعة الانقلابية الشديدة في فكر "البعث"وسياسته جعلت منه حزبا ميكافيلليّا يسوغ كل وسيلة توصله الى السلطة مهما بلغت وحشيتها وبشاعتها. وذهب عفلق في فلسفته الانقلابية إلى الحد الذي جعل الغاية تمتزج بالوسيلة ولا تنفصل عنها:

"الحركة الانقلابية مسؤولة عن تهيئة أدوات صادقة للانقلاب، أي عن انسجام أعضائها مع نظرتها ومبادئها، وبهذا المعنى نقول أن لا فرق بين الغاية والوسيلة، وإن الوسيلة جزء متصل بالغاية ونابع منها،وإنها ليست مجرد طريق تختاره للوصول الى الغاية، بل إشعاع من الغاية يعين لنا الطريق الموصل إليها" (عفلق، في سبيل البعث، ج١: ٧٨). ومن هذا يسهل الاستنتاج أن أيديولوجية "البعث" هي أيديولوجية شوفينية مشوشة وغامضة ولا تترابط أجزاؤها بشكل علمي مما يجعل باب التأويل والاجتهاد فيها مفتوحا على مصراعيه لكل من يريد بلوغ أهدافه في الوصول إلى سدة الحكم. كما وادى غموضها وعدم تناسق أفكارها الى تسويغ مختلف جرائم الإبادة الجماعية ضد كل من يقف في طريق حامليها لتحقيق مآربهم الشخصية.

٣. الخاتمة (Conclusion)

يعود لرجل القانون اليهودي البولوني الأصل رافائيل ليمكن Raphael Lemkin الفضل في إدخال مصطلح الإبادة الجماعية الى القاموس السياسي، ويعود له الفضل كذلك

في صياغة أول تعريف للمصطلح. وله الفضل الأكبر في حمل منظمة الأمم المتحدة على إقرار قانون الإبادة الجماعية في عام ١٩٥١. ووفقا للقانون تم تعريف المصطلح بأنه "كل عمل يهدف الى تدمير مجموعة إثنية أو عرقية أو دينية، كليا أو جزئيا". وقد أُثيرت ملاحظات عدة حول التعريف والقانون، منها تحديد معنى "التدمير" الذي يرقى لإضفاء صفة الإبادة على جريمة ما، وعدد ضحايا تلك الجريمة. وأهم الانتقادات هي تلك التي أثارتها أستاذة العلوم السياسية الأميركية بربارا هارف Barbara Harff والتي تمثلت باقتصار القانون على جرائم الإبادة التي ترتكب على أساس إثني من دون تلك التي تُرتكب على أساس سياسي، كجرائم هتلر وستالين ،وبول بوت، وصدام حسين. واستعملت هارف مصطلح Politocide للإشارة الى الجرائم التي ترتكب بحق المعارضين السياسيين للأنظمة التي تقمع شعوبهم. واختلف المفكرون والاكاديميون في الدوافع التي تقف وراء ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية. فمنهم من عزاها الى الحالة السيكولوجية لمرتكبي تلك الجرائم، ومنهم من عدها خيارا عقلانيا Rational Choice تأخذ به الأنظمة الدكتاتورية والشمولية ؛لاعتقادها بأنه الخيار الأفضل؛ لضمان بقائها واستمرارها في الحكم. وهناك من عزا هذا النوع من الجرائم الى المشارب الأيديولوجية للأنظمة والحكّام.

وللإحاطة بجرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبها النظام البعثي في العراق منذ انقلابه الثاني في عام ١٩٦٨ وحتى سقوطه في عام ٢٠٠٣، استنتج هذا البحث أن جميع تلك العوامل كانت وراء بشاعة الجرائم وهمجيتها التي ارتكبها البعثيون بحق مختلف الفئات والجماعات في المجتمع العراقي. فكان للماضي المشوه والطفولة القاسية التي عاشها رأس النظام وأغلب مساعديه، و تدني مستوياتهم العلمية والأكاديمية، تأثير كبير في سلوكهم الإجرامي عند تبوئهم مناصب عسكرية وأمنية حساسة في الدولة. وأسهم الوضع السياسي للنظام والتهديدات التي تعرض لها من الأحزاب السياسية في الداخل وبعض القوى الإقليمية والدولية، عبر تحالفها مع تلك الأحزاب، هو الآخر في دفع النظام الى قمع معارضيه بوحشية كبيرة. فقد عد النظام الأحزاب الكردية وكذلك الشيعية حركات عميلة لصالح قوى إقليمية ودولية، فاستعمل أسلوب العقاب الجماعي ضد مناطقها التي عدّها حواضنا لتلك الأحزاب. كما وأسهمت أيديولوجية "البعث" القومية الشوفينية في تسويغ جرائم الإبادة الجماعية ضد كل من لا ينتمي إلى "العروبة" على وفق رؤية النظام. فطالما عد ميشيل عفلق، مؤسس تلك الأيديولوجية الأكراد عربا؛ بسبب وجودهم في بلد عربي. وبنى على أساس افتراضه هذا ضرورة انصياع الأكراد لإرادة الأغلبية العربية. ولتبني "البعث" لاستراتيجية "إبادة العدو"، لم يتوان النظام البعثي عن استعمال الوسائل كافة ، بما فيها

الأسلحة الكيمياوية، من أجل إبادة من يتصوره حجرا في طريق هيمنته على مقدرات البلاد. وبذلك شهد العراق واحدة من اقسى مراحل تاريخه وأمرها على الإطلاق.

المصادر العربية

١. البيضاني حسن (٢٠٢٠)، "سيرة دم: مختصر لتاريخ القتل في العراق"، دار الكتب العلمية، بغداد
٢. جليل العطية (٢٠٠٩)، "فندق السعادة: حكايات من عراق صدام حسين"، دار الحكمة، بغداد
٣. جواد هاشم (٢٠١٧)، "مذكرات وزير عراقي: ذكريات في السياسة العراقية ١٩٦٧-٢٠٠٠"، دار المدى، بغداد
٤. حيدر مهدي (٢٠٠٣)،"عالم صدام حسين"، منشورات الجمل، كولونيا – ألمانيا
٥. دويتشر اسحق (١٩٦٩)،"ستالين: سيرة ذاتية"، ترجمة فواز طرابلسي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بغداد
٦. الزبيدي إبراهيم (٢٠٠٣)،دولة الإذاعة: سيرة ومشاهدات عراقية ١٩٥٦-١٩٧٤، دار الحكمة، لندن
٧. الزبيدي، إبراهيم (٢٠٠٣)، دولة الإذاعة: سيرة ومشاهدات عراقية"، دار الحكمة – لندن
٨. السامرائي، وفيق (١٩٩٧)، حطام البوابة الشرقية"، دار القبس، الكويت
٩. شربل غسان (٢٠١٠)، "العراق من حرب الى حرب: صدام مر من هنا، إصدار جريدة الحياة، لندن
١٠. عفلق، ميشيل (بلا تاريخ)، "في سبيل البعث"، متوفر على الرابط الإلكتروني: http://www.albaath.online.fr/index
١١. العلوي حسن (١٩٩٠)، "العراق: دولة المنظمة السرية"، دار روح الأمين، لندن
١٢. فولكوغونوف ديمتري، (١٩٩٥)، "ستالين: الواقع والأسطورة"، الجزء الأول، ترجمة حازم حجازي، دار المشرق للطباعة والنشر، نيقوسيا – قبرص
١٣. مكيّة كنعان (١٩٩٤)، "القسوة والصمت"، منشورات الجمل، الطبعة الأولى، كولونيا، ألمانيا
١٤. مكية كنعان (٢٠٠٩)، "جمهورية الخوف"، منشورات الجمل، بيروت

English bibliography

1. Berg Bruce L. (2001), '*Qualitative Research Methods for the Social Sciences'*, Pearson Education Company. CA
2. Fleming Gerald (1982), '*Hitler and the Final Solution*', Berkeley: University of California Press.
3. Hamann Brigitte (1999), '*Hitler's Vienna: A Dictator's Apprenticeship*', Oxford University Press, NY.
4. Harff, Barbara (2003), '*No Lessons Learned from the Holocaust? Assessing Risks of Genocide and Political Mass Murder since 1955*', American Political Science Review 97, no. 1 (2003).
5. Heywood Andrew (2013), "*Politics*", Palgrave Macmillan, New York.
6. Horowitz, Irving (1997), '*Taking Lives: Genocide and State Power*, 4th ed.', Transaction Publishers, NJ.
7. Kuper Adam & Jessica Adam (2009), '*The Social Science Encyclopedia'* (3rd. edn.), Routledge, New York.
8. Langer C. Walter (1972), '*The Mind of Adolf Hitler: The Secret Wartime Report*', Basic Books, New York.
9. Lemkin, Rafael. (1944) '*Axis Rule in Occupied Europe*', Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace.
10. Midlarsky Manus (2005), '*The Killing Trap: Genocide in the Twentieth Century*', Cambridge University Press, UK
11. Post Jerrold M. (2003), 'The Psychological Assessment of Political Leaders', The University of Michigan Press.
12. Singleton, Jr., Royce A., Straits, Bruce C., Straits, Margaret Miller (1993), "*Approaches to Social Research*", Oxford University Press, 2nd. ed. New York.

13. Valentino, Benjamin (2004), '*Final Solutions: Mass Killing and Genocide in the Twentieth Century*', Cornell University Press, NY.
14. Williams Paul D. (2013), '*Security Studies*', Routledge, New York.

Abstract

The Baathist regime was distinguished from other regimes which ruled modern Iraq, by the genocides that it committed against millions of Iraqis, regardless of their ethnic affiliation, social groups, and political backgrounds. This research deals with the factors that inspired the head of the Baathist regime and his aides to commit crimes of this blatant level of brutality.

The research paid a great attention to the theory of the American political scientist Barbara Harff which distinguishes between the concept of *genocide*, which refers to crimes committed against a group of people because of their ethnic affiliation, and the concept of *politicide*, which refers to crimes committed against a group of people because of their ideological or political affiliations, and their attitudes towards the regimes that govern their countries.

On the basis of a number of theories in the field of social and political sciences, three hypotheses were formulated about the justifying of both genocides and politicides, from its perpetrators' side.

The first hypothesis was that the psychological and social composition of the regime's leaders played a major role in the heinous crimes they committed against opponents of their regime. The second hypothesis focused on the nature of the political situation under which genocides were committed, while the third hypothesis attributed those crimes to the ideology of the ruling regime. The research concluded that all three hypotheses are valid in determining the motives behind the Baathist regime's resort to committing genocide against its people.

الهوامش والتعليقات الختامية

[١] بحث للدكتور محمد مجيد بعنوان "القسوة لدى صدام حسين" منشور على الرابط: http://www.noor-book.com ص. ٤١

[٢] عبد الرحمن مظهر الهلوش، "ما لم يسجله التاريخ" ، جريدة القدس العربي، أيلول ٤، ٢٠٢١.

[٣] حسين الهنداوي، "قصر النهاية.. الرمز الأكبر لفاشية البعث"، مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي، ٢٠١٣ / ٧ / ١٩

[٤] جريدة "الشرق الأوسط" اللندنية، العدد ١٤٠٦٦، ٢ حزيران ٢٠١٧

[5] John Simpson, **Torture testimony at Saddam trial,** BBC World News, December 5, 2005. Available at:
BBC NEWS | Middle East | Torture testimony at Saddam trial

[٦] محمد مجيد، مصدر سابق، ص. ص. ٥٣٢-٥٣٣

[7] Encyclopedia "Britannica": https://www.britannica.com/topic/rational-choice-theory

[٨] زكي فرحان، "عراق الانقلابات: بيان رقم ١٣"، الحوار المتمدن، العدد ٣٧٣٢، ٢٠١٢/٥/١٩

[٩] محمد مجيد، مصدر سابق، ص. ٧٢٦

[١٠] جريدة الجمهورية، ١٩٨٣/٩/١٣